

الغنى والقدرة على فعله تعالى وصيلا بينا من نصيب من ذهب الحكيم قلنا  
 لا تظهر في بعضها كما اعترف به صاحب قواعدهم العتبات بالاعتقاد ان اجاد  
 الفتوى والقدرة على العزلة مطبق الاختيار وعنه الحكيم بطريق الاجاب انما  
 الاستعداد وقول الموازن والفرق بينهما ان الموثق عنه المعزلة قدرة العبد  
 وعند الحكم مجموع التفرقة على تلك المتعلقة قدرة الله تعالى بقدرة العبد وقوة  
 العبد بالفعل لا عن التماسه وقول الرازي وحسن المعزلة في باب الفرق  
 بين المذهب ان العبد عند المعزلة موجودا خاله على سبيل الصحة والاختيار  
 وعند الحكم على سبيل الاجاب معنى ان الله تعالى وجب للعبد القدرة والارادة  
 على وجوب وجوده والمقدور بربا بالصحة انما هي بالقبول الى القدرة والارادة  
 بالقبول الى تمام القدرة والارادة لا يلزمه فليس الا الوجب وان كان لا ياتي  
 الاجتهاد ولا اختياره والارادة والمرس في الارادة التي استقرت اليه السلف قبل ظهور  
 البرع ولا هو على ان الخلق هو الله تعالى ولا خالق سواه وان الخوارق كلها  
 حدثت بقدرة الله تعالى من غير ان يتدخل في تلك القدرة العاربه وبه  
 لا يتدخل فان تعلق الصحة بشي لا يتقدم ثابرها في كماله بالمعلوم والارادة  
 بعقله الغير والقدرة الحادثة لا تؤثر في وجودها اصلا وانما تختص بالمعزلة وت  
 تابعها من اهل الفرق على ان العباد موجودون لخالق مختصون لها بجزء من  
 المقدور من كونها ممنوعة من تشبه العبد حالها كقولهم بجماع  
 السلف على انه لا خلاف للايات وتحرر المنازوت منهم فسموا العبد خالقا على  
 الحقيقة انتهى وما ذهب اليه الا ان اراد به ان قدرة العبد غير مستقلة  
 بان يشر اذا انضمت اليها قدرة الله تعالى صارت مستقلة بان يشر بغيرها  
 الا بانه كما قرره بعض فقهاء من الحنف وان اراد ان كليات القدرة غير مستقلة  
 بان يشر فباطل كما سري ما حثت الوحدانية وحدوث العالم اعلم ان المعزلة الارادة  
 بان افعال العباد واختصاصه بخلقهم واجتماع استقلاله فخرضا في رتبته كدفع اليه  
 المبر من المنازلة وانتاجه اوان هذا الحكم ضروري مركوز في طبع العقل  
 المنصف الخالص عن تقليد املاهم وذكره في ذلك وجوهها على قدر التنبيه  
 الاستدلال فانه كما يكون الحكم ضروريا في نفسه والحكم بضرورته استدلالا وذهب  
 المتقدمون منهم الى ان العلم بكون العبد موجودا لافعاله نظري وغرضي المانع  
 الرد على مذهب المعزلة بتقسيمه في اربعة ادلة الجمع ان الله تعالى خلق  
 على طاعت كدفع صرف العطف للضرورة فقال وما يجب اعتماده ان الله تعالى  
 وجهه سوف اسم تعلق التوقف وهو لغة التعلق بين الكسب وبين  
 خلق الله القدرة في العبد على الطاعة والله اعلم اليه والارادة الحريية التوفيق

خلق الطاعة قبل وجوده انه يصدق على الخلق العجز عن فعله الاول بغير الارادة  
 ان الارادة له وهو اسم انه معنى على ان القدرة ليست سلامة الارادة والارادة  
 كما بين علمه المحترف بل هو معنى هذا العرف المختار للفعل المراد ان التوفيق  
 ان لا يخلق الله في العبد الا القدرة الطاعة والارادة له كما ان عزيمته وعزيمته  
 بهذا المعنى وان لا يخلق الله تعالى وما توفيق الارادة عليه توفيق الله تعالى  
 ولما قوله تعالى ان يريد اصلاحا يوفيق الله بينهم فبالقوى والى اللطف  
 فقال رسول الله ان الله التوفيق كما قال ان العصاة هي التوفيق فبغيره فان نعمت  
 كانت توفيقا عما وان خصصت كانت توفيقا خالصا وعزاه لامر المرسل  
 ونقل عنه ايضا ان الوقت لا يعصى الا لظاهرة له على العصب كما ان الحد والارادة  
 الا لظاهرة له على الطاعة والارادة فانه في جماع الجوامع ان اللطف ما يق  
 العبد الصفة وفسه المحقق بان تقع منه الطاعة دون العصب به تعرف  
 بواقفته لما كماله السعة والارادة وعدم مخالفتها له والارادة  
 ايضا بان الله العصاة ان لا يخلق الله تعالى في العبد الزبوان والارادة  
 هي بكمه تمنع العجز عن القدرة عليه وقيل خاصة في غير المشرك او بدنه  
 يتبع بسببه صدق المراد عنه ورد بانه صبيلا لا يتبع للمم ترك الزنب  
 ولا الكواكب عليه ولا يتوجه عليه التعلق به كذلك وقع في كلام المعزلة ان اللطف  
 ما يحث المشرك عليه الطاعة نورا او انما تا او يترتب منها مع نكته والملائكة  
 من باب الواجب او ترك التبع يسمى لطفنا نورا وان كان محملا له سلفا محملا  
 والحمل الواجب محض باسم التوفيق والحمل لترك التبع محض باسم العصب  
 وسبب ايضا في معنى اصلاحه ولا صلح وسبب من التوفيق خلق لطف  
 معلوم به على ان العبد يجمع عنده والحد لان من اللطف والعصب لطف لا يترك  
 سدا دواعي ترك الطاعة ولان ترك الطاعة الارادة هو القدرة عليه وقوله  
ليس متعلق بموقف ولا منة بغيره وقوله اراد اسم فعل من اوصفتها  
 يعني وما يجب اعتماده ان الله هو الموفق التوفيق الذي او لستما اراد  
ان يعمل اليه تعالى بان يتخذ ولي له سبحانه يرفع عنه الحجاب ويسمى  
 الخطاب ويحمل اليه اذ كرر الله سبحانه وعلمه وهدى خلقه فله قدرة الطاعة  
 والارادة التي تعلق على حاله كحرف عطف مذكور في قوله وما يجب  
 اعتماده والارادة به ان الله تعالى وصفه خالد اسم تعلق الخصال وهو  
 ترك التفرقة والاعانة واصطلاح خلق القدرة على العصب والارادة بها خلق  
 القدرة على العصب باستطاعة في الارادة التي رادها الارادة لغيره التوفيق  
 عنه باطلاق القدرة بمعنى العرف المختار للفعل لا بمعنى سلامة الارادة والارادة

خلق